فانه لا ينتقض تيممها واما حكم من تيمم للبث في المسجد ونام فانه ينقض تيممه ويلزم
الاقل من الخروج او التيمم كما تقدم ❊ باب الحيض ❊ الحيض لغة
هو الفيض يقال حاض الوادي اذا فاض واما في عرف اللغة فهو الدم الخارج من فرج المرأة
وهو منبت الولد قال الفقيد يوسف ابن عمر كان يقول حصفته لتدخل الصوفة والكرة
واما الشرع فحده قوله عليه السلام هو الأذى واقله قطرة واما قوله الأذى ولم يقل
الدم لتدخل القطرة والكدرة وهو دم اغبر احداثتان بعد امكان الحيض ليخرج الدم الحادث
وقت الاستحاضة فليس بأذى الخارج من الرحم وهو موضع الجماع ما يلي البكر فلو خرج من ثقب
البول كان حكمه حكم البول واقله قطرة فان كان في فرجها جراحة والتبس عليها هل الدم منها
او حيض فانها ترجع الى التمييز فان لم يتميز لها فلا غسل عليها في وقت مخصوص بخبر
من دم النفاس فانه لا وقت له مخصوص وانما يعتبر بالولد كما سيأتي وكثيره من حال الصغر
ومن حال الحمل ومقال الآياس وكثيره في قوله اذى من دم الاستحاضة ايضا فانه ليس
باذى في التحيض والنقاء من الدم المتوسط بينه اي بين خروج الدم نحو ان تدمى يوما
وتنقى يوما بعده وتدمى فالثالث فالنقاء المتوسط حيض شرعي وكذا لو دمت يوما
ونقت ثمانيا ودمت العاشر فان الثمانية حيض اتفاقا لانها توسط بين دمي حيض نحو ان تدمى
يوما وتنقى تسعا وتدمي يوما فالمذهب انه ليس بحيض لان اليوم الحادي عشر عندنا طهر لان
اكثر ايام الحيض عشرة ايام كما سيأتي في قوله جعل لا لة على احكام وهي البلوغ وخلو الرحم من
الولد وعدم انقضاء العدة وعلة في احكام اخر وهي تحريم الوطء والصلوة ومس المصحف
والقراءة ودخول المسجد والاعتداد بالأشهر فصل واقله يوم وليلة اي اقل مدة
الحيض ثلاثة ايام بلياليها من الوقت الى الوقت واكثره عشرا بلياليها كذلك
من الوقت الى الوقت والعشر هي اقل الطهر باجماع العترة والطهر لا حد لأكثره

واكثر يتعذر مجيئه في اربع حالات احدها قبل دخول المرأة في السنة التاسعة
من يوم ولادتها فما بعد دخولها في التاسعة فلا يتعذر والحالة الثانية هي قبل
مضي مدة أقل الطهر بعد مضي حيض وهي مضي قدر اكثر الحيض فان ما الى من الدم بعد مضي
اكثر الحيض لا يسمى حيضا حتى تضع عشرة ايام تكون طهرا والحالة الثالثة بعد مضي ستين
عاما من عمر المرأة فانه لا حيض بعدها والحالة الرابعة حامل اكمل فان دماء الحوامل
لا تكون حيضا ويعتبر اكمال من يوم العلوق وتثبت العادة حيضا وطهرا ووقتا وعددا
لمتغيرتها اي المتغيرة العادة والمبتدأة قرأين اي حيضتين واذا اختلفا القراءة اي
بان تكون احدهما اكثر من الأخرى فيحكم بالأقل من المدتين يعني ان العادة انما تثبت
العادة بقرأين بشرط ان لا يتصلا بأيامها بالاستحاضة والفائدة في ثبوت العادة ومعرفتها
هو حيث عاد الدم على العشرة الايام فترجع الى قرء عادتها وتقضي صلوة الزائد عليه
فاما حيث لم يجاوز الدم العشرة فهو حيض كله والعادة يغيرها اكثر الثالث المخالف
للعادة في المدة بزيادة او نقصان وجاز ان على العشر فليس بمغير ولا مثبت وتغير العادة
قد تكون في الوقت والعدد معا وقد تكون في العدد دون الوقت وقد تكون في
الوقت دون العدد وكل امرأة تغيرت عادتها فالمغير يسمى الناسي بالنظر الى المرتين
المتقدمتين وعلى هذا فكل ثالث مغير وكل رابع مثبت مما ذكر ان تحيضت ستا ثم سبعا ثم ستا
فقد ثبتت عادتها الأولى وهو الخمس فاذا حاضت بعد الست سبعا او ستا فقد تغيرت عادتها
فتنتظر الرابعة فان حاضت بعد السبع ستا ثبتت الست وان حاضت سبعا ثبتت السبع
وتثبت العادة بالرابع ولو خالف الثالث لانه يحكم بالأقل ثم كذلك اي اذا جاءت بعد
الرابع مخالفا تغيرت العادة وتثبت بالسادس ولو خالف الخامس ثم كذلك والحالة
الخامسة النفاس فصل ولا حكم لما حاذ وقت بعده وهي الحالات الأربع وانما
النفاس التي تقدم ذكرها فكل دم جاء فيها فانه ليس بحيض فاما ما جاء من الدم

Copyright © King Saud University